السياسات المالية والضريبية وتأثيرها في التضخم النقدي في الجمهورية اليمنية (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٧) وملامحها حتّى عام ٢٠١٢

جميل عبد الخالق العريقي

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد، جامعة تعز،
ووكيل وزارة المالية سابقاً.

مقدمة

يعدّ التضخم النقدي اختلالاً اقتصادياً ناتجاً من اختلالات في الهيكل الاقتصادي المتمثل في حلقات الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، ويعيق السياسات والأنشطة الاقتصادية الكلية من حيث طغيان الطلب على السلع والخدمات على العرض على نحو هيكلي يؤدي إلى تآكل قيمة العملة الوطنية، وانخفاض القوة الشرائية لهذه العملة، وارتفاع الأسعار ومستويات المعيشة، واضطراب آليات تكوين تكاليف وأسعار الصرف والأسواق، والتأثير سلباً في أدائها. والمشكلة الرئيسيّة التي تواجة الاقتصاد اليمني هي ارتفاع الاستيراد، وانخفاض التصدير، وارتفاع الإنفاق الحكومي، وارتفاع دعم المشتقات النفطية، وانخفاض الموارد من النقد الأجنبي، مع ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لتغطية الحاجات المتزايدة لمتطلبات فتح الاعتمادات المستندية، ولسداد القروض وفوائدها، وقصور في السياسات النقدية بتخفيض سعر الفائدة وعدم استخدام سياسة سعر الخصم، وغياب الرقابة الفاعلة على البنوك التجارية. كلّ ذلك أدّى إلى تزايد مشكلة التضخم النقدي، وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، وارتفاع أسعار العملات الأجنبية (الدولار)، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وانخفاض مستوى المعيشة.

وتتعلق الدراسة بالسياسات المالية والضريبية المتخذة في اليمن خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)، وتوقعات اتجاهات التضخم في السنوات حتّى عام ٢٠١٢، حيث تبدأ السلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٠، أي بعد خمس سنوات من تطبيق اليمن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مستهدفه علاج الاختلالات الهيكلية والإشكالات الاقتصادية، وأبرزها التضخم.

وتحاول الدراسة امتحان الفرضية الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي مفاده أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، الذي بدأت الحكومة بتنفيذه في عام ١٩٩٥، سيحقق أهدافه وأبعاده الاقتصادية والمالية على الواقع، وسيكون التضخم أحد الأهداف والغايات الرئيسيّة في البرنامج للعمل على مواجهته، من خلال سياسات اقتصادية ومالية وضريبية تؤدي في النهاية إلى مواجهة التضخم ومحاصرته وتقليصه.

أولاً: الإيرادات العامة

يتحدد دور الموارد العامة للموازنة خلال الفترة في النقاط التالية:

ـ مكانة النفط المستخرج في تشكل الإيرادات العامة، وعلاقة ذلك بالوظيفة التمويلية للموازنة العامة بما يرتبط بالإيرادات العامة.

ـ الطبيعة الحالية لعوائد النفط المستخرج ومحدوديته.

ـ علاقة مختلف المفردات والإيرادات العامة غير النفطية بالإصلاحات الشاملة الجارية.

ـ الحساسية الشديدة لإيرادات الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية تجاه القطاع الخارجي.

ـ تأثير السياسات الخاصة بتكامل اقتصاد الجمهورية اليمنية مع اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي في هذه الفترة.

فالجدول الرقم (١) في الملحق يبيّن أهم مفردات الإيرادات العامة للموازنة العامة في الجمهورية اليمنية في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)، وسيتم تحليل ذلك على النحو التالي.

١ ـ الضرائب المباشرة

تظهر الضرائب المباشرة المدوّنة في البند الأوّل من الجدول الرقم (١) سلوكها في الفترة المذكورة، حيث زاد حجمها المطلق بالأسعار الجارية من ٤٣ مليار ريال في عام الأساس (٢٠٠٠) إلى حوالى ١٠٨ مليارات ريال في العام الأخير (٢٠٠٧) في هذه السلسلة الزمنية بنسبة ١٥١ بالمئة (ما بين مستوى العام الأوّل والعام الأخير). ويعني ذلك أن متوسط نسبة النمو السنوي للضرائب المباشرة هو ١٩ بالمئة تقريباً. وتفاوتت الضرائب المباشرة في الجمهورية اليمنية في تشكيل وزنها النوعي في إجمالي الإيرادات العامة في الأعوام المختارة ٢٠٠٠، و٢٠٠٤، و٢٠٠٧ بنسبة حوالى ٧ بالمئة، و١٠ بالمئة، و٩ بالمئة على التوالي، وهذا الوزن النوعي المتدني نسبياً للضرائب المباشرة هنا يعود إلى عدة أسباب، وهي كما يلي[(١)]:

أ ـ ضعف القاعدة الاقتصادية وتركيب المداخيل الكلية في الجمهورية اليمنية، حيثُ إنَّ ذلك يمثل أساساً «موضوعياً» لتلك الأوعية الضريبية هنا المتمثلة بالقيم المضافة المتولدة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ب ـ تواضع حجم الاقتصاد المنظّم الذي لا يتيح تطوير الإمكانية الفنية والمؤسسية والتنظيمية للجهات الضريبية، مما يمكّنها من تتبع مسارات تكون واجهة لمخصصات واستخدامات الموارد لمختلف الجهات المكلفة بتحصيل الضريبة قانوناً. كما إنَّ ضعف بيانات ومعلومات وحدات القطاع المنظم تلك في أحيان كثيرة تنطوي على تأثير سلوكيات رجال الأعمال في التهرب من ضريبة الدخل، ولهم وسائل متعددة في ذلك.

ج ـ الضرائب المباشرة تحدّ بزيادتها من حوافز التوسع في الإنتاج والأنشطة المختلفة بواسطة الاستثمار، وفي حالة زيادة أسعار الضريبة سيؤدي ذلك إلى انخفاض الحصيلة الضريبية المباشرة للموازنة، لأن اللجوء إلى الغش والتهرب الضريبي سيكون كبيراً ومكلفاً بقدر أكبر إذا جرى الاعتماد على توسيع عناصر الجباية الضريبية.

د ـ ضآلة نسبة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات العامة النسبية، ما يعني عدم توفر مصادر إيرادية للموازنة العامة، وهو عامل يسهم في إبقاء ذلك المستوى غير المرتفع

(١) جميل عبد الخالق العريقي، **اقتصاديات المالية العامة** (صنعاء: مركز الصادق للطباعة والنشر، ٢٠٠٦).

لحجم الضريبة المباشرة في الجمهورية اليمنية، ذلك أن اتجاه زيادة الحجم النسبي والمطلق للإيرادات الضريبية المباشرة هو هدف يتحقق عادة في المدى الطويل.

٢ ـ الضرائب غير المباشرة

زاد سلوك الضرائب غير المباشرة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) من حوالى ٦٨ مليار ريال بالأسعار الجارية إلى حوالى ١٤١ مليار ريال في عام ٢٠٠٥، ثمّ بلغ حوالى ١٦٠ مليار ريال في العام الأخير (٢٠٠٧) على الأساس نفسه، وذلك على التوالي، حيثُ إنَّ مقدار النمو بين عام الأساس (٢٠٠٠) والعام الأخير قدّر بنسبة ١٣٥ بالمئة، أي بمتوسط سنوي قدره حوالى ١٧ بالمئة سنوياً. كما إنَّ الوزن النوعي لمتغيّر الضرائب غير المباشرة هذا في إجمالي إيرادات الموازنة العامة في الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠٠٧ بلغ نسبة حوالى ١٢ بالمئة، و١٣ بالمئة، و١٣ بالمئة على التوالي.

٣ ـ الإيرادات العامة من تصدير النفط في الجمهورية اليمنية في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)

إن من أبرز ما يحدد أسلوب هذه الإيرادات ما يلي:

أ ـ إن الحصيلة الإيرادية العامة من هذا المصدر متواضعة إلى حدّ نسبي، سواء من حيث حجمها المطلق بعملات القياس القابلة للتحويل أو بالريال على أساس الأسعار الثابتة. ويتضح ذلك في البند الخاص بإيرادات عوائد تصدير النفط، حيث يشير الحجم المطلق لهذا المؤشر إلى أنه قد ارتفع بالأسعار الجارية من ٢٣٩ مليار ريال في عام الأساس (٢٠٠٠) إلى حوالى ٤٨٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٥ من السلسلة الزمنية نفسها. وتقدر حصيلة الإيرادات العامة من هذا المصدر بحوالى ٢٥٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٧، كما يبيّن تفاصيل ذلك الجدول الرقم (١) في الملحق. ومن ذلك المسار يمكن أن نستنتج أن متوسط النمو الاسمي لحصيلة هذا المصدر من الإيراد بين عام الأساس (٢٠٠٠) والعام الأخير (٢٠٠٧) يقدر بنسبة ٨ بالمئة، ويتضح أن الوزن النوعي لهذا المكوّن الإيرادي في موازنة الجمهورية اليمنية في الأعوام المختارة ٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠٠٧، بلغ ٤١ بالمئة، و٤٣ بالمئة، و٢١ بالمئة على التوالي، في حين إن نمط التغيّر على النحو السالب في عام ٢٠٠٠ هو ٤٣ بالمئة، وذلك يعني أن وزن هذه الإيرادات (عوائد تصدير النفط) في موازنة البلاد يتذبذب حول مستوى الثلث تقريباً من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، مما يعني أن الدور الذي يؤديه هذا المورد في صياغة حجم الموازنة العامة وإيراداتها يعتبر إلى حدّ ما حاسماً، وينظر إلى ذلك من الناحية التمويلية لوظيفة الموازنة العامة. وهذا النوع من الإيرادات في الأعوام الأخيرة بالعملة الوطنية، وهي الريال بالأسعار الجارية، قد خضع للمتغيّرات في الأسعار العالمية السائدة للنفط في الواقع، إلا أن الكمية المصدّرة من النفط في هذه الفترة الأخيرة قد اتجهت نحو التناقص إلى حدّ ما.

ب ـ إن أسعار النفط العالمية تتجه نحو الارتفاع النسبي، وهو في الواقع ليس سوى حوالى نصف القيمة السعريه الفعلية للنفط في السوق العالمي، وينظر إلى ذلك من زاوية التوازن العالمي الكلي. وبحكم التوسع العالمي لنطاق الاستهلاك العالمي العيني والكمّي للنفط، مع ترجيح الأثر المحدود جداً لتعويض استهلاك الطاقة النفطية بطاقة غير نفطية، مثل الطاقة الشمسية أو الطاقة المستمدة من المصادر الأقل تلوثاً، فإن مستوى الاستهلاك العالمي للنفط قد ارتفع منذ عام ١٩٧٣ بقدر كبير، إذ كان نموه السنوي بمقدار لا يقل عن ٧ بالمئة. وإذا احتسبنا السعر التوازني العالمي في مدى الفترة من عام ١٩٧٣ وحتّى عام ٢٠٠٧ مثلاً، سنجد أن مستوى سعر ٩٧ دولاراً لبرميل النفط في السوق العالمية قد جرى الوصول إليه في الواقع الاقتصادي العالمي في عام ١٩٩٤ أو قبل ذلك بكثير، وأن مستوى سعر البرميل النفط في السوق العالمية في عام ٢٠٠٧ على أساس توازن موضوعي عالمي يفوق مستوى ٨٠ دولاراً للبرميل.

٤ ـ إيرادات الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) من عوائد بيع النفط المستهلك محلياً

إن الإيرادات العامة من بيع النفط محلياً قد ارتفع بالأسعار الجارية من حوالى ١٣٤ مليار ريال إلى حوالى ٢٦٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٥ بالأسعار الجارية أيضاً، ثمّ بلغت حصيلة هذه المفردة الإيرادية في عام ٢٠٠٧ حوالى ٣٥٣ مليار ريال بالأسعار الجارية نفسها أيضاً[٢]، غير أنّه ما يمكن قوله هو أن الحصيلة الإيرادية العامة من هذا المصدر قد شهدت نمواً في السنوات التي مضت بعد أن شهدت تقلصاً في الأعوام ٢٠٠١، و٢٠٠٢، و٢٠٠٣، وذلك بحكم عدة عوامل: العامل **الأول** هو الاستجابة النسبية للسياسات الإصلاحية في ما يرتبط باتجاه كمية النفط المستخرج نحو الانخفاض منذ وقت ليس بقصير، حيث إنّه لو كانت قد جرت تعديلات لسعر استهلاك النفط ومشتقاته في السوق المحلية باتجاه الرفع أكثر، فإن الاستهلاك المحلي سينخفض، وبالتالي تنخفض الحصيلة في عام ٢٠٠٧ بسبب انخفاض كمية الاستهلاك بحجم يفوق معدل الارتفاع. والعامل **الثاني** هو التحوّل في سلوك استهلاك الوقود للسيارات وغير ذلك من المشتقات النفطية التقليدية إلى الغاز، لكونه أكثر وفراً، حيثُ أصبح هناك عدد واسع من السيارات التي تسير على الغاز، بالرغم من المشاكل الناتجة من ذلك. ولعل الوزن النوعي لعوائد إيرادات الموازنة العامة للنفط المباع محلياً في إجمالي الإيرادات العامة للمدى الزمني تبلغ نسبته في أعوام مختارة تظهر اتجاه ميل ذلك ـ هي الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠٠٧ ـ ٢٣ بالمئة و٢٧ بالمئة و٢٥ بالمئة من إجمالي الإيرادات العامة على التوالي. وذلك النمط في حصة نسبة إيرادات بيع النفط محلياً يظهر تزايد هذا المصدر في تمويل الموازنة العامة، ويظهر هنا بعض جوانب الدور التوازني والتوجيهي لاستخدام الموارد بواسطة الوظيفة التوزيعية، وكذا التمويلية للموازنة العامة.

(٢) **التقرير السنوي لوزارة النفط والمعادن ٢٠٠٧** (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠٧).

٥ ـ الإيرادات العامة غير الضريبية وغير النفطية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)

أ ـ لقد ارتفع الحجم المطلق بالأسعار الجارية لهذا البند الإيرادي من حوالى ٩٦ مليار ريال في عام الأساس (٢٠٠٠) إلى حوالى ١١٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٥، بعد أن سجل هذا المتغير تقلصاً في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، ثمّ قدّر أن يصل حجم هذا البند الإيرادي العام في عام ٢٠٠٧ إلى حوالى ١٢٥ مليار ريال بالأسعار الجارية. ولعل الوزن النوعي لهذا المكوّن الإيرادي العام غير الضريبي في إجمالي الإيرادات العامة في الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠٠٧ هو ١٦ بالمئة، و١٠ بالمئة و١٠ بالمئة على التوالي، وميل هذا المكوّن من حيث نسبته إلى إجمالي الإيرادات العامة على مدى السلسلة الزمنية، على ذلك النحو، يعكسان اختلاف النمو في مفردات هذا المكونّ مقارنة بمكونات إيرادية عامة أخرى، مما يعني أن الزيادة في حجم تلك المكوّنات الإيرادية الأخرى يفوق بكثير مستوى نمو حجم هذا المكوّن الإيرادي غير الضريبي في معظم السنوات المذكورة.

ب ـ ويقدر العبء الضريبي[٣] (وهو ناتج قسمة الحصيلة الضريبية على الناتج الإجمالي) ـ في الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، و٢٠٠٧ ـ ١٩ بالمئة، و٢١ بالمئة، و٢١ بالمئة على التوالي تقريباً، ويرجع الانخفاض النسبي للعبء الضريبي في الجمهورية اليمنية في بداية الفترة إلى تخفيض الرسوم الجمركية كأداة إصلاحية للقضاء على التهرّب الضريبي، غير أنّه مع الاستمرارية في تطبيق الإصلاحات في استخدام الضرائب ارتفع العبء الضريبي بقدر معين في السنوات الأخيرة. لذلك، فمقترحنا التوسع في تطبيق كافة أنواع الضرائب، وتعميم ذلك على جميع المكلفين، من أجل رفع الإيرادات الضريبية، وتفعيل آليات مكافحة التهرّب الضريبي.

٦ ـ السياسة المالية والضريبية حالياً في الجمهورية اليمنية

عند مقارنة السياسة المالية والضريبية للجمهورية اليمنية في بلدان الخليج، نلاحظ أن العلاقة بين كلّ من الضرائب والمداخيل الكلية في الخليج تبدو مستقيمة في ظلّ أنماط أسعار الضرائب هناك، في حين إن الآليات والعلاقات نفسها بين العناصر والمكوّنات الضريبية في الجمهورية اليمنية، عند مقارنتها من حيث أسعار الضرائب، تشير إلى تشوّهات، ومن أبرزها تشوّهات توزيع المداخيل وأنماط تكاليف العبء الضريبي من حيث علاقته بالمستوى الحقيقي للمداخيل. والمعروف أن الكثيرين يتأثرون بفعل تنفيذ كثير من السياسات الإصلاحية الشاملة، منها على سبيل الذكر لا الحصر، أن توحيد أسعار الضرائب الجمركية على الواردات السلعية غير الضرورية مع تلك الأسعار نفسها للضريبة الجمركية أو التعريفة الجمركية التي تطبّق في بلدان الخليج، يؤدي إلى تبديد الموارد، واستخدام الموارد الشحيحة بما يتلاءم والفعالية المطلوبة وآلياتها الضرورية في الواقع الراهن للجمهورية اليمنية وفي الظروف الراهنة، إلا أن

(٣) قانون ضرائب الدخل الرقم ٣١ الصادر سنة ١٩٩١، والمعدل بالقانون الرقم ١٢ سنة ١٩٩٩.

التوحّد والمقارنة في كثير من العناصر الضريبية في اليمن مع واقع بلدان الخليج يمكن أن يكونا هدفاً بعيداً يجري السعي نحوه، وفقاً لما يتحقق من تكافؤ يجعل اقتصاد اليمن لا يخسر في ظلّ المحاكاة والاستفادة من الأوعية الضريبية ومستوى حجم الموارد في الدول الأكثر نجاحاً في الأداء الضريبي.

ثانياً: التضخم النقدي في إطار الوضع الاقتصادي الكلي وعلاقته بالإيرادات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)

لقد تصاعد التضخم النقدي خلال السنوات الأولى المحددة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ بمتوسط قدره ١٥ بالمئة سنوياً، حيث إنّه بالرغم من أن دالة التضخم النقدي في اليمن التقليدية كانت زيادة الطلب الكلي على مدى فترات طويلة، وفي أحوال مختلفة، ولا سيّما قبل الإصلاحات الشاملة، أي في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)[٤]، وقد تمثلت في التمويل بالإصدار النقدي وتصاعد الكتلة النقدية بواسطة الائتمان المقدم إلى الحكومة في ظلّ المحدودية النسبية للعرض الكلي الذي كان يطغى عليه الطلب الكلي بقدر مفرط غالباً، إلا أن تلك الدالة في الأعوام المذكورة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) قلّ دورها في تصعيد التضخم النقدي بشكل محسوس، فظهرت دالة أخرى للتضخم النقدي وسّعت من فجوة ذلك التضخم، وهي زيادة المستوى العام للأسعار من خلال ارتفاع أسعار التجزئة كمقياس أساسي لنمو التضخم النقدي. ولعل هذه الدالة الثانية لتصعيد نمو التضخم النقدي في واقع اقتصاد الجمهورية اليمنية قد اتخذت محفزات بسلوك التضخم النقدي من خلال حزمات الإجراءات الشاملة في تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل في الجمهورية اليمنية، ذلك أن أدوات السلوك التضخمي في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) تجلّت مسببات تصاعده الرئيسيّة في الوسائل المالية، وتحديداً الضريبية، ومواصلة خفض سعر صرف الريال كعملة وطنية بما يكفل محاصرة المعضلات الجمّة المستعصية والمزمنة التي واجهت الاقتصاد اليمني. وفي الفترة التالية الممتدة منذ عام ٢٠٠٥ وحتّى عام ٢٠٠٧، تزايدت وتيرة نمو التضخم النقدي في الاقتصاد اليمني، حيث قدرت نسبة نمو التضخم النقدي بواقع ٢٠ بالمئة، و٢٤ بالمئة، و٣٥ بالمئة تقريباً في الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦) وعام ٢٠٠٧ على التوالي، وبالرغم من محدودية وجود دور للدالة الأولى (تمويل العجز بالإصدار النقدي) بشكل عام في تلك السنوات عموماً، إلا أن استخدام الدولة للأدوات الضريبية غير المباشرة أساساً، ونمو الطلب الكلي بواسطة زيادة النفقات العامة، ترافقا مع نمو التضخم النقدي بواسطة التأثير الأكثر فعالية في العلاقة بين كلّ من العرض والطلب الكلي، وبالتالي فإن نسبة التضخم النقدي ارتفعت في تلك الأعوام من خلال حركة أسعار التجزئة وسلوكها، استجابة لعوامل رفع الكلف لصفوف واسعة من السلع، وإلى حدّ أقل حدة الخدمات في الواقع الاقتصادي والجبائي للجمهورية اليمنية. وقد يقول أحدهم إن

(٤) تقرير البنك الدولي عن مستوى تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي لعام ٢٠٠٦.

كلّ زيادة في الأسعار[٥] هي ليست نمواً في التضخم النقدي، فالتضخم النقدي، علمياً، يقاس بواسطة تصاعد أسعار التجزئة ومستواها العام في ظروف اليمن، إذ إنَّ التضخم في جوهره، وبعبارة مختصرة، هو تآكل القوة الشرائية للنقود الوطنية، إلا أن هناك بعداً آخر لواقع نمو وتصاعد التضخم النقدي في ظلّ الإصلاحات الشاملة.

ثالثاً: النفقات العامة كمحدد للوضع المالي وعلاقته مع التضخم النقدي في اليمن

لقد ارتفعت النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)[٦] من حوالى ٥٠٢ مليار ريال، بالأسعار الجارية في عام الأساس ٢٠٠٠ إلى حوالى ١١٩٤ مليار ريال بالأسعار الجارية أيضاً في عام ٢٠٠٥، كما يوضح ذلك الجدول الرقم (٣) في الملحق. وقد بلغت في عام ٢٠٠٦، ١١٨٠ مليار ريال على الأساس نفسه، وبلغ الإنفاق الإجمالي في عام ٢٠٠٧، ١٢٥٩ ريالاً بالأسعار الجارية أيضاً. ومن خلال الحجم المطلق للإنفاق في أعوام تلك الفترة، يتبيّن أنها قد نمت بنسبة ١٣٨ بالمئة و١٥١ بالمئة على التوالي في العامين المختارين مقارنة بعام الأساس ٢٠٠٠. ويلاحظ من خلال الإنفاق العام أن مستوى النمو الاسمي لم يكن كبيراً، إذ لم يتجاوز متوسطه السنوي الـ ١٩ بالمئة، غير أن مستوى النمو الاسمي للإنفاق العام في عام ٢٠٠٦ انخفض بقدر بسيط مقارنة بعام ٢٠٠٥ بمقدار ٣ بالمئة، ثمّ صعد كاتجاه في عام ٢٠٠٧. ولعل الاتجاه الصعودي بذلك القدر في فترة معينة من السلسلة الزمنية هذه يعود إلى وجود اتجاهات في السياسة العامة تدعم زيادة الإنفاق، ومن ذلك استراتيجية الأجور الجديدة في مرحلتيها، إلا أن المهم في سلوك النفقات العامة هي تلك الأبعاد المتصلة بتدفق الموارد إلى اليمن، وإلى الموازنة العامة، من جوانب عديدة، من أبرزها زيادة أسعار النفط العالمية، والنمو في حجم الإيرادات العامة الضريبية غير المباشرة أساساً، توافقاً مع اتجاهات إيقاعات خطوات الإصلاحات الشاملة في الجمهورية اليمنية، فإن التضخم في هذه الحالة يأتي كانعكاس لارتفاع أسعار التجزئة من حيث المبدأ.

● تمويل صافي الموازنة العامة في إطار محددات السياسة المالية وعلاقتها بالتضخم النقدي خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)

لقد سجلت الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية في صافيها فائضاً بشكل عام خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) في إطار العنصر المحلي والأجنبي بشكل عام، إذ إنَّ الائتمان المحلي الممنوح للحكومة من النظام المصرفي قد توقف، وذلك هو البعد **الأول** في عملية تمويل صافي الموازنة العامة في تلك الفترة، إذ إنَّ الحكومة قد وجّهت قدراً محسوساً من صافي موازنتها الفائض

(٥) غازي حسين عناية، **التضخم المالي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤)، ص ٩ ـ ٢٠.

(٦) **مالية الحكومة** (وزارة المالية اليمنية) نشرة إحصائية: العدد ١٨ (٢٠٠٤)؛ العدد ٢١ (٢٠٠٥)، والعدد ٣٠ (٢٠٠٧).

إلى سداد المديونية المحلية عليها للنظام المصرفي عن فترات سابقة[٧]. وأما البعدان **الثاني** و**الثالث** في تمويل ذلك الصافي الفائض في الفترة المذكورة، فهو تشكيل عنصر ادخار كلي محلي بالعملات الأجنبية، يتمثل في استبدال الحكومة لأصل بالعملة الوطنية بأصل أجنبي لزيادة احتياطيات الدولة من صافي الموجودات الأجنبية، والبعد **الرابع** لتمويل فائض الموازنة العامة، وهو لا يعتدّ به من حيث حجمه، تمثل بالأثر الرقمي لسداد بعض الأعباء لتمويل عجوزات الموازنة العامة في فترات سابقة من مصادر سندات حكومية لكثير من الأطراف، إلا أن الحال قد تغيّر في موقف صافي الموازنة العامة للجمهورية اليمنية في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، كما يوضح ذلك الجدول الرقم (٥) في الملحق، حيث سجلت الموازنة عجزاً محسوساً. ولعل نسبة العجز في الناتج المحلي الإجمالي تشهد في أغلب السنوات تزايداً محسوساً خلال الفترة، وأبرز مكامن تفاقمها هو العجز الضخم للموازنة العامة وامتداداته في سلسلة التأثيرات المدمرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ومن أبرز أسباب عودة ظهور العجز المتنامي في الموازنة العامة كتحدّ خطير جداً في الفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، واتجاه لنشوء وضع صعب في واقع الجمهورية اليمنية على المدى اللاحق، ما يلي:

أ ـ تناقص كمية إنتاج النفط المستخرج.

ب ـ تقلّص كثير من مفردات الإيرادات العامة نسبياً، من حيث وتيرة ارتفاعها في ظلّ الضعف الشديد لمرونة النفقات العامة، وتصلب كلّ من أنواع النفقات الرئيسيّة والأجهزة الإنتاجية المشكلة لأوعية الأنشطة المالية العامة ومتغيّراتها، بحكم ضعف مرونة هذين الآخرين.

ج ـ المفارقات المرتبطة بخطوات محددات مفردات الموازنة العامة وأنشطتها.

د ـ تجلّي عجز الموازنة العامة في حجم الائتمان المحلي المتاح للحكومة على حساب القطاعات الأخرى وحصتها في الائتمان المحلي، كعوامل مهمة في توخّي متطلبات لاستقرار التوازن الاقتصادي الكلي الفعلي، والتمكين من توجيه الآثار الائتمانية وأدائها إلى تحقيق تلك الغايات، وبالتالي فإن ذلك الاتجاه في عجز الموازنة العامة هو على ذلك النحو في الفترة الأخيرة والمدى اللاحق، ويتوقع أن يتزايد التضخم النقدي. ولعل محدودية الإمكانيات الاستراتيجية والاقتصادية الكلية المساعدة على التغلب على ذلك الاختلال الخطير والصعب جداً بين كلّ من العرض والطلب الكلي بواسطة عمليات السوق المفتوحة وزيادة الواردات، هي جوانب تمثل مشكلات عميقة ستتزايد لاحقاً.

ولعل سرعة التداول النقدي (هي ناتج قسمة الناتج المحلي الإجمالي على العرض

(٧) البنك المركزي اليمني: **التقارير السنوية لعام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧** (صنعاء: البنك، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨)، و**نشرة الإقفال الشهري** (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧).

النقدي الصافي) تلك قد أظهرت خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) سلوكاً ظهرت ملامحه على النحو التالي[٨]:

١ ـ إن ذلك الحجم لسرعة التداول النقدي في هذه الفترة كان أكثر مما يبدو واقعياً، إذ هو منطوٍ على أبعاد خطيرة: البعد **الأول** هو المغالاة في حجم الناتج المحلي الإجمالي باتّباع أسلوب احتساب كنا قد أوضحنا أهم عيوبه وأخطائه في ما سبق، والبعد **الثاني** هو أن كثيراً من حركات مواضيع التبادل في الاقتصاد القومي من سلع وخدمات تتم خارج نطاق الحركة الفعلية للعرض النقدي، وبعيداً عن محدّدات العملة الوطنية (الريال) وحركتها، ويتمثل البعد **الثالث** في ظهور سرعة التداول النقدي مما هي، في ما لو جرى أخذ كثير من المبادلات لمواضيع التبادل الكثيرة خارج نطاق حركة الكتلة النقدية بالريال اليمني. وفي ذلك الإطار، فإن سرعة التداول النقدي الواقعية هي أقل من مستواها المحدد المنشور رسمياً، وذلك يجسد اختلالات خطيرة صعبة تؤثر سلباً في عمليات الإصلاحات الشاملة.

٢ ـ إن تصاعد عجز الموازنة العامة، واتجاهه في الفترة الأخيرة، كما يتبيّن، المتسارع وغير البادي والخطير لسرعة التداول النقدي، إلى الميل نحو الانحسار، يعتبر مقياساً «مهماً» على حالة الركود التضخمي النقدي الذي يمكن أن يفتك باقتصاد الجمهورية اليمنية، في ما لو لم يجر التصدّي لذلك الخطر على نحو جدّي في إطار خيارات سياسية ومؤسسية وتنظيمية وتشريعية.

٣ ـ بالرغم من وجود احتياطيات من النقد الأجنبي لا بأس بها، إلا أن تفاقم المشكلات الصعبة التي سيواجهها اليمن في الاختلال الخطير في الجوانب المالية والنقدية والائتمانية على النحو المبيّن، سيؤدي إلى تعرّض تلك الاحتياطيات للانحسار، وربما النضوب، في مدى ليس بطويل لاحقاً.

٤ ـ تتمثل أبرز العناصر المبيّنة لطبيعة العلاقة بين كلّ من متغيرات الوضع المالي والوضع النقدي في الجمهورية اليمنية في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)، في سلوك المتغيّرات الأساسية والظاهرة في موازين مدفوعات اقتصاد الجمهورية اليمنية مع بقية العالم على النحو المبيّن. ولعل ذلك يظهر في عملية التأثر والتأثير المتبادل بين مختلف متغيّرات الوضع المالي والوضع النقدي من ناحية، ومتغيرات ميزان المدفوعات الدولي إلى اليمن الظاهرة من ناحية أخرى. ويتضمن ذلك الأمور التالية[٩]:

أ ـ لقد ارتفعت الواردات الإجمالية في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) من حيث حجمها المطلق بالأسعار الجارية بالريال اليمني من ٤٣٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٠ إلى ما يقارب مستواه حسب التنفيذ الفعلي في عام ٢٠٠٧، وهو حوالى ٩٥٦ مليار ريال بالأسعار الجارية أيضاً، أي بنسبة نمو قدرها ١١٤ بالمئة، وبمتوسط سنوياً قدره حوالى ١١٨ بالمئة. والعلاقة

(٨) البنك المركزي اليمني، **التطورات النقدية والمصرفية** (صنعاء: البنك، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨).

(٩) البنك المركزي اليمني، **النشرات الشهرية والفصلية** (صنعاء: البنك، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧).

المتبادلة بين سلوك الواردات ومجملات الوضع المالي والتضخم النقدي في اقتصاد الجمهورية اليمنية تبرز، كما يوضح ذلك الجدول الرقم (٦) في الملحق، على النحو التالي:

إن نسبة السلع الأساسية تمثل حوالى ٤٩ بالمئة من قيمة إجمالي الواردات، وبالتالي فإن مبلغاً كبيراً من قيمة برنامج الاستيراد يوجّه نصفه تقريباً إلى هذه السلع الضرورية غير المتسمة عموماً بالمرونة، ومن حيث المبدأ فإن مرونة الإيرادات الضريبية إلى الموازنة العامة ضعيفة من حيث إدرارها لأموال متدفقة، كإيرادات إلى الموازنة العامة، إذ إنَّ مساهمة هذه البنود من الواردات لا تمثل وزناً نسبياً يعوّل عليه كثيراً، سواء في الإيرادات الضريبية المعنية أو في إجمالي الإيرادات العامة. إلا أن حصة حوالى النصف أو يزيد من إجمالي حجم الواردات الإجمالية إلى اليمن هي إلى حدّ كبير قليلة الارتباط بمتطلبات الإعاشة الأساسية، وفيها بنود كبيرة في وزنها النوعي تتضمن قدراً كبيراً من المرونة لإدرار إيرادات ضريبية إلى الموازنة العامة.

ولا تمثل الإيرادات الضريبية المرحّلة سوى نسبة أقل من ٥٠ بالمئة من إجمالي الضرائب التي يتعيّن تحصيلها من قطاع الواردات، إلا أن هذه الأوعية الضريبية في الواردات في الوقت الذي تبدّد كثيراً من موارد البلاد، فهي لا تسهم في تمويل متطلبات الموازنة العامة من الإيرادات العامة. ولعل هذا يعدّ اختلالاً جوهرياً في اقتصاد اليمن، لا بُدَّ من مواجهته في الفترة الراهنة، وخاصة في ظلّ احتمال تصاعد عجز الموازنة. وبالرغم من أن الواردات، من حيث المبدأ، تمثل عوامل ضغط وسيطرة على تفاقم مشكلات التضخم، ووضعه في نطاق الأدوات المستخدمة في توجيه الأداء والتوظف الاقتصادي الكلي، التي يمرّ بها اليمن، إلا أنّه يحكم الإشكالات الخطيرة التي أوضحنا جانباً مهماً منها، بحيث تصير الواردات كعامل لزيادة وتصاعد التضخم النقدي.

ب ـ إن العلاقة بين الصادرات الكلية لليمن ومتغيّرات الوضع المالي، من حيث تدفق التمويل إلى الموازنة العامة، مفتقرة إلى الإيرادات غير الضريبية، أي العوائد النفطية والطبيعية من النفط المستخرج، ومتسمة بالوضع غير المشجع، مع ضرورة عدم فرض ضرائب جمركية على الصادرات، ولا سيّما تلك غير النفطية، إلا أن العلاقة المتبادلة بين الصادرات ومتغيّرات الوضع المالي قد أخذت نحو التقلص وانكماش الإيرادات منها إلى الموازنة العامة.

ج ـ إن صافي موازين المعاملات مع بقية العالم، وأهمها صافي الحساب الجاري، تظهر ذلك التفاعل في أحوال هذه الموازين، وتفاقم الوضع المالي الراهن واللاحق، في ما لو استمر نسق تلك العلاقة[١٠] على الحالة الموجودة، ذلك أن العجز المتنامي في صافي الميزان الجاري يبرّر وضع البلاد المالي والكلي الحرج، بالرغم من أن ذلك لا يمثل كلّ أبعاد المشكلة الضخمة لعجز الموارد التي يعانيها الاقتصاد اليمني بحكم عدة عوامل، منها إظهار الحجم لقيمة الواردات في مقدار أقل من مستواها من ناحية، بحكم زراعة واستهلاك القات، وإسهام ذلك بقدر ضخم في زيادة الحجم الكبير لفجوة عجز

(١٠) فؤاد هاشم، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، ص ١٦٧.

الموارد التي ينذر بنشوء وضع خطير في مختلف الموازين الكلية والقطاعية الأساسية.

د ـ ومن زاوية أخرى، فإن ذلك العجز يموّل بواسطة فائض ميزان رأس المال في ميزان المدفوعات الدولي لليمن، ومن جانب آخر إن عجز الميزان الكلي للمدفوعات اليمني يستنزف طاقة اليمن من حيث مواردها الاحتياطية المتاحة من النقد الأجنبي، ويكرّس ذلك الاتجاه بالحرج، للوضع المالي الخطير وتفاقم مشكلات وأخطار التضخم النقدي.

رابعاً: الافتراضات المتوقعة للأوضاع الاقتصادية في الفترة القادمة

تقوم هذه الافتراضات على المبادئ الأساسية التالية:

١ ـ سير الاقتصاد القومي للجمهورية اليمنية خلال الفترة القادمة وحتّى عام ٢٠١٢ على الأسس والمحددات نفسها، في الأنماط والأساليب المتّبعة نفسها.

٢ ـ العلاقة المتبادلة والاختلالية المتزايدة بين مجمل مكونات الأنشطة المالية العامة والتقديرية والائتمانية، والأنشطة الاقتصادية الكلية على أساس الانطلاق من تدفقات استمرار عدم تنوّع اقتصاد الجمهورية اليمنية.

٣ ـ تناقص كمية استخراج النفط، وتراجع أسعار النفط العالمية التي شهدتها السنوات الأخيرة، وأثر كلّ ذلك في مجمل سلوك الاقتصاد القومي لليمن، وسلوك الماهيات المالية التضخمية والنقدية في البلاد.

٤ ـ الأخذ في الاعتبار لدور استغلال الغاز من عام ٢٠٠٩ والمسائل المرتبطة بذلك.

٥ ـ زيادة حجم النفقات العامة في ظلّ الضعف الشديد في مرونة الأجهزة الإنتاجية المتدنية جداً.

٦ ـ تصوّر العلاقة المتبادلة بين مختلف المجالات الاقتصادية الفعلية، وأنواع وأنماط التوازنات الاقتصادية الفعلية في الجمهورية اليمنية، وواقع سلوك التضخم النقدي كمؤشر كلي قيمي ونوعي في إطار كونه سبباً ونتيجة متزامنين.

● أسس الاحتساب لاقتراح سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية العامة في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)

١ ـ الأخذ في الاعتبار اتجاه تناقص استخراج النفط وأسعاره العالمية، ومحددات الاتجاهات لاستهلاك النفط ومشتقاته محلياً.

٢ ـ الأخذ في الاعتبار المعطيات الخاصة بتصدير الغاز اليمني المنتج ابتداء من عام ٢٠٠٩، مع اتجاهات الاستهلاك المحلي والأثر والتأثر المتبادل بين محددات ذلك.

٣ ـ تحديد نسبة النمو لتحويلات المغتربين بواقع ٣ بالمئة سنوياً.

٤ ـ نمو القطاعات الإنتاجية المساعدة والخدمية بنسبة ٨ بالمئة سنوياً، كمتوسط مع

الأخذ في الاعتبار سلوك الدخل الكلي وأثره في القيم المضافة في هذه القطاعات الخدمية.

٥ ـ انخفاض سعر صرف الريال اليمني ليصل في نهاية الفترة إلى حوالى ٢٥٠ ريالاً للدولار الواحد.

٦ ـ وجود شبه ثبات، ليس إيجابياً من الناحية الاقتصادية، في حجم نفقات الموازنة العامة، وبالتالي تزايد في عجزها.

٧ ـ نمو الكتلة النقدية أو الطلب الكلي بالريال اليمني متوافقاً إلى حدّ كبير مع نمو عجز الموازنة العامة.

٨ ـ بقاء أسعار الفائدة المصرفية والاحتياطيات المصرفية للبنوك العاملة لدى البنك المركزي في حدود ليست بعيدة عن المستوى الحالي، من حيث المبدأ، ويفترض أن تؤدي أسعار الفائدة دوراً أساسياً في الاستقرار الاقتصادي.

٩ ـ الأخذ في الاعتبار سلوك الصادرات والواردات، وسلوك مفردات حسابات ميزان المدفوعات الدولي للجمهورية اليمنية في هذه الفترة، في ضوء المحددات الموضوعية والمنطقية المعتبرة في ظلّ هذا الاتجاه.

١٠ ـ تناقص الاحتياطيات بالنقد الأجنبي الصافي لليمن، تبعاً لتنامي مشاكل الاقتصاد القومي وعجوزات ميزان المدفوعات الدولي إلى اليمن.

١١ ـ تدهور مستوى التوظف الكلي في اقتصاد الجمهورية اليمنية خلال هذه الفترة، كنتيجة لتنامي وتفاقم الاختلالات الكلية والبنيانية القطاعية الخطيرة التي يتوقع تفاقمها مع تفاقم الوضع المالي وتدهوره، من خلال تنامي عجز الموازنة العامة وسلوك محددات ذلك.

١٢ ـ بقاء مستوى البطالة عند النسبة الحالية التي تتراوح بين ٣٠ بالمئة و٣٨ بالمئة.

١٣ ـ تراجع فعالية الإصلاحات الشاملة، واقتصار كثير من حزمها على دور ردود الأفعال وعدم المبادرة بعيداً عن ديناميكية الأهداف الاستراتيجية.

١٤ ـ الأخذ في الاعتبار سلوك كلّ من الدخل الكلي، والاستهلاك الكلي، والادخار الكلي، والاستثمار الكلي، في الجمهورية اليمنية في ظلّ معطيات الواقع ومحدداته.

١٥ ـ تنامي وتزايد الائتمان المتاح للحكومة من قبل النظام المصرفي لتمويل العجز المتنامي للموازنة العامة عبر الاقتراض من الجهاز المصرفي، والاستمرار في إصدار أذون خزانة وأوراق مالية تقيّد أعباؤها على الحكومة لصالح الجهاز المصرفي.

١٦ ـ بقاء تركيبة هيكل بعض الأجهزة الإنتاجية المتصلبة على ما هي عليه مع مراعاة تأثير ذلك في أبرز عناصر تركيب هذا الهيكل وتلك المكوّنات المفتقرة إلى خاصية التنوّع.

١٧ ـ تراجع مساهمة المانحين في تمويل كثير من احتياجات رفع الأداء والتوظف الكلي بحكم تصاعد أنواع الاختلالات.

١٨ ـ التقارب بين النسبة المتزايدة لِكُلّ من الأسعار والتضخم النقدي في ضوء المحددات الظاهره لذلك.

١٩ ـ افتراض عدم استخراج نفط من مواقع إنتاجية جديدة غير المنتجة حالياً في مدى الفترة هذه.

٢٠ ـ بقاء المحددات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية للعلاقة بين مكوّنات الموازنة العامة وعناصر التأثير والتأثر المتبادل في الاقتصاد وأثره في الاقتصاد القومي.

٢١ ـ تأثير انتقال التضخم النقدي العالمي في اقتصاد الجمهورية اليمنية.

٢٢ ـ انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، مع انخفاض متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الكلي، بقدر كبير جداً ونسبياً، من حيث كلا العاملين المطلق والنسبي، وتكامل أحدهما مع الآخر في اتجاه واحد سلبي في مسار هذا السلوك.

إن ملخص هذه التوقعات من التدهور الشامل تبدأ في تناقص إيرادات الموازنة العامة، في ظلّ تعذر ضغط النفقات العامة كثيراً جداً لعدم مرونتها، وما يترتب على ذلك من تولد عجز متنام في الموازنة العامة، وهو المولد الأساسي للتدهور في كلّ حلقات أنشطة ومتغيّرات الاقتصاد القومي في الجمهورية اليمنية، ومن أبرز ملامحه الطغيان المتزايد للطلب الكلي على العرض الكلي، وتصاعد التضخم النقدي على نحو عشوائي يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد عن طريق عدة قنوات وآليات، وكل ذلك يفقد التوازن والاستقرار الكلي والفعلي، بما يدهور الأداء والتوظف الاقتصادي الكلي، ويدخل الاقتصاد القومي في نفق تضخم نقدي ركودي مستديم يتعذر التعاطي معه، في ظلّ الأنماط المتبعة للوسائل والأدوات ومنظومات السياسات والمكوّنات المؤسسية والتنظيمية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢).

● الإيرادات العامة في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) في إطار العلاقة المتبادلة مع مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والتضخم النقدي، كما يبيّن ذلك الجدول الرقم (٢) في الملحق

إن النمو الحقيقي السالب للإيرادات يتوقع أن يحدث بمتوسط سنوي قدره ١ بالمئة (ـ)، وذلك على نحو متسق[١١] في حجم التراجع على مستوى سنوات تقديرية بعد عام ٢٠٠٩.

ولعل ذلك السلوك المتوقع في مفردات الضرائب المباشرة يعود إلى الأسباب التالية[١٢]:

(١١) رئاسة الوزراء اليمنية، **برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ١٩٩٥** (صنعاء: الرئاسة، ١٩٩٥)، وقرارات مجلس الوزراء المتصلة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي منذ ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨.

(١٢) وزارة المالية اليمنية، **البيان المالي للحكومة أمام مجلس النواب السنوات** (صنعاء: الوزارة، ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨).

أ ـ ضيق وتناقص الوعاء الضريبي، وتزايد التهرب الضريبي بباعث تراجع مستويات الدخل الحقيقي للمكلفين، والحالة الانكماشية الحرجه عموماً لأنشطة الاقتصاد القومي، وغياب المنظومات من السياسات والوسائل والأدوات التي يمكن أن تتعاطى على نحو متكامل مع مكامن ذلك التدهور.

ب ـ اقتصار وظيفة الضرائب المباشرة هنا على الدور التمويلي في التأثير في الوعاء.

ج ـ قد تشهد الضرائب غير المباشرة، التي تشكّل عنصراً رئيسياً في الحصيلة الضريبية للموازنة العامة في الجمهورية اليمنية، تذبذباً في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) من حوالى ١٤٥ مليار ريال بأسعار عام ٢٠٠٨ لتصل إلى حوالى ١٥٠ مليار ريال في عام ٢٠١٢ بأسعار عام ٢٠٠٨ نفسها، ذلك أن نسبة النمو السالب بين عام الأساس والعام الأخير من هذه السلسة الزمنية (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) يبلغ ٣,٤ بالمئة.

ولأن التغيّر في الزيادة السنوية مهم إلى حدّ كبير، فإن المتوسط السنوي للنمو الذي يبلغ ٠,٥ بالمئة تقريباً هو في واقع الحال متقارب مع المتوسط الذي يمكن الوصول إليه على أساس احتساب التغيّرات سنة بسنة.

ولعل مستوى النمو في حصيلة الضرائب الجمركية بين عام الأساس ونهاية الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) هو متشابه نسبياً مع مستوى النمو في بقية مفردات الضرائب غير المباشرة الأخرى، مثل ضرائب المبيعات وغيرها، حيثُ إنَّ نمو الحصيلة الجمركية في كلّ هذه الفترة يقدر بحوالى ٩,٤ بالمئة، والمتوسط السنوي له يمكن أن يكون حوالى ١,٢ بالمئة.

وهذا يعني أن الضرائب غير المباشرة الأخرى، بخلاف عوائد الجمارك، ستنمو في هذه الفترة عموماً بنسبة أقل من النسبة المحددة لنمو إجمالي حصيلة الضرائب المباشرة، سواء من حيث إجمالي النمو السنوي أو من حيث متوسطه.

ولعل أبرز محدّدات ذلك السلوك للضرائب غير المباشرة هنا تتحدد في الآتي:

أ ـ ستنمو الضرائب الجمركية بقدر متوافق نسبياً مع النمو النسبي للواردات السلعية، وذلك نظراً إلى السهولة النسبية في جبايتها وتحصيلها، بالرغم من المفارقات المرتبطة بالتهرب والغش وغير ذلك من العوامل التي تحدّ من ارتفاع حجم هذه الضريبة.

ب ـ بالرغم من أن الضرائب غير المباشرة الأخرى ترتبط إلى حدّ كبير بالوعاء نفسه، وهو السلع المستوردة عموماً، إلا أن هناك عوامل تحدّ من إمكانية جبايتها، ودقة قيمتها، وتمكّن التهرب منها، للانتشار الواسع للمكلفين، وعوامل الغش، وعناصر التهرب الضريبي، والإبطاء في تحصيلها، لأسباب كثيرة.

ج ـ ولعل من أبرز عوامل الحدّ من نمو الضرائب غير المباشرة، ولا سيّما الجمركية، هو الارتباط بمعاملات التنافس تبعاً لأسس ربطها في الجمهورية اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي. ويحدّ من نمو الحصيلة الضريبية ضعف الطاقة المتاحة لاقتصاد

اليمن، في حين إن الأثر المؤسسي والتنظيمي الضريبي في دول مجلس التعاون الخليجي ينسجم مع ما هو متاح من طاقة اقتصادية متسمة بالوفرة والغزارة، مما لا يجعل ذلك الواقع الضريبي تنجم عنه نتائج وتداعيات مباشرة وفورية على مختلف عناصر الأنشطة الاقتصادية الكلية المختلفة وغيرها من المجالات في دول مجلس التعاون، كما هو الحال في واقع الجمهورية اليمنية(١٣).

د ـ كما إنَّ العبء الضريبي في الجمهورية اليمنية هو ناتج قسمة الحصيلة الضريبية الكلية على الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)، ويقدر بنسبة تتراوح بين ٧ بالمئة و٨ بالمئة، ذلك أن النطاق لتغيّر نسبة العبء الضريبي يعود إلى المفارقات المرتبطة بطبيعة بعض المفردات الإيرادية العامة التي هي ليست في إطار التصنيف الضريبي تشريعياً وتنظيمياً، مثل الاستقطاعات من أرباح بعض المؤسسات العامة، مثل المصافي وشركات النفط التي لا تدخل ضمن الضرائب في تبويب حصيلتها.

إلا أنَّ بعض تلك الاستقطاعات لها حكم وطبيعة الضرائب نفسها، لأنها تنقل، كما هو الحال في الضرائب غير المباشرة، إلى التكلفة والسعر، ويكون وعاؤها ومطرحها هو التصرّف بالدخل.

وعلى كلّ حال، فإن هناك بعض الحقائق العملية والواقعية المرتبطة بمستوى العبء الضريبي، وأبرزها ما يلي:

أ ـ تدني حجم العبء الضريبي في واقع الجمهورية اليمنية مقارنة بالبلدان المشابهة وبالعبء الضريبي في البلدان المرتفعة الدخل والمتقدمة التي من الطبيعي أن ينخفض حجم ذلك العبء الضريبي فيها.

ب ـ يعود ذلك التدني في حجم العبء الضريبي إلى تركيب قاعدة الأسعار الضريبية المؤسسية والتنظيمية والتشريعية، باعتبار أن هناك صفّاً واسعاً من أوعية ومواضيع الضرائب غير المباشرة تتوافق من الناحية الموضوعية والاقتصادية الكلية مع واقع ومستوى ومتطلبات الأداء والتوظف الكلي الأنسب، التي لو استغلت طاقتها الضريبية الأدائية والتمويلية، أدت إلى زيادة حجم الحصيلة الضريبية، وتغيّرت صورة الأثر التدهوري الناجم عن تدني مستوى إيرادات الدولة في الموازنة العامه المتأتي عن تجاوز عناصر مرنة ووفيرة في مواضيع التعبئة الضريبية على ذلك النحو.

ج ـ يعكس التدني المخل والمعيب للعبء الضريبي ذلك التناقص في وظائف كلّ من الموازنة العامة والضرائب، بحكم اقتصار تلك الوظائف على الجانب التمويلي.

د ـ يعكس ذلك المستوى المتدني جداً للعبء الضريبي في الجمهورية اليمنية المشاكل المزمنة لاقتصاد الجمهورية اليمنية المفتقر إلى التنوّع المطلوب في الأنشطة الاقتصادية المختلفة

(١٣) البنك المركزي اليمني، **النشرات الفصلية** (صنعاء: البنك، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧).

وبين بعضها البعض، وتركيب قاعدته الاقتصادية الهشّة، والضعف الكبير في الوعاء الضريبي.

هـ ـ يعكس ذلك التدني المعيب في حجم العبء الضريبي أيضاً عدم تنوّع وضعف التركيب الاقتصادي لهيكل الإيرادات العامة التي تؤدي الإيرادات النفطية مركز الثقل فيها.

و ـ يمثل التعاطي الفعال والمثمر مع واقع ذلك التدني المعيب والمخلّ في حجم العبء الضريبي في الجمهورية اليمنية أمراً معقداً، ويتعذر التصدّي له جذرياً في المدى القصير، وحتّى في المدى المتوسط المنظور، لأن التصدّي لواقع معيب مثل هذا يتطلب منظومة متكاملة من السياسات والأهداف الاستراتيجية الطويلة المدى، وإلى آليات ووسائل منظمة والحزم في تنفيذها. وهذا سيؤدي إلى إحداث تأثيرات جوهرية في واقع مختلف حلقات تجديد الإنتاج، الذي سيؤدي بدوره إلى إحداث إعادة هيكلة وتركيب الأوعية الضريبية وتوسعها، استناداً إلى تنوّع وغناء وظائف الموازنة العامة، والسياسة المالية والسياسة الضريبية في مقدمتها.

ز ـ ومن ناحية أخرى، كان من المتوقع أن ترتفع إيرادات الموازنة العامة من النفط والغاز[١٤] في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) من حوالى ٥٧٠ مليار ريال إلى ٥٨٣ مليار ريال بأسعار عام ٢٠٠٨، إذ قدر النمو الحقيقي هنا على مدى كلّ السنوات في هذه السلسلة بنسبة ٢,٣ بالمئة فقط، ويعود ذلك النمو إلى التغيّر النوعي لهذا المصدر الإيرادي العام المتوقع في كلّ الفترة القادمة المذكورة.

ونذكر من ذلك عدة عوامل جوهرية ومهمة أبرزها ما يلي:

(١) تناقص وانحسار كمية النفط المستخرج بنسبة سنوية سالبة تقدر في أغلب السنوات بواقع ٥ بالمئة (ـ)، حيث قدر أن تتراجع حصيلة الإيرادات من عوائد النفط المصدر من حوالى ٢٢٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٨ إلى قرابة ١٣٤ مليار ريال في عام ٢٠١٢ بأسعار عام الأساس، أي أن الانخفاض في الحصيلة في الفترة الواقعة بين العام الأوّل والعام الأخير قد قدرت بنسبة ٣٤ بالمئة (ـ) تقريباً، أي بنسبة متوسطة للنمو السنوي السالب تبلغ حوالى ٤,٣ بالمئة (ـ). ويتسم هذا المتوسط بالواقعية بحكم تقارب مستوى التغيّر في القيمة السنوية من عام إلى عام في الفترة كلها بشكل عام.

(٢) توقع ارتفاع الإيرادات العامة من قيمة النفط المباع محلياً من مستوى ٣٠٣ مليار ريال بأسعار عام ٢٠٠٨، إذا افترضنا أن التضخم النقدي في اليمن في تلك الفترة يحدث سلسلة تأثير قوية في سلوك مختلف القطاعات السكانية، ويترتب عليه زيادة الطلب وارتفاع أسعاره تدريجياً مع تطبيق سياسة رفع الدعم التدريجي باتجاه تأثير الأسعار في الطلب الكلي، وفي مستوى الاستهلاك من النفط في السوق المحلية تفوق الزيادة الطبيعية المحتملة في قوى الطلب.

(١٤) مجلس النواب اليمني، **تقارير اللجنة المالية على الموازنات** (عمّان: المجلس، ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٧).

ح ـ وبعد أخذنا في تقديراتنا لإيرادات النفط والغاز العامة خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)، ودخول الغاز المستخرج طور الاستغلال في عام ٢٠٠٩، وتقديرنا قيمة عوائده بأسعار عام ٢٠٠٨ بحوالى ١٢٠ مليار ريال سنوياً، نجد أن تلك قيمة حقيقية، وينبغي حساب الطبيعة الشكلية للزيادة التضخمية بحكم التضخم العالمي والمحلي. ولعل التعويض عن ارتفاع أسعار الغاز العالمية في الفترة المقبلة المعنية الذي سيدفع إلى ارتفاع قيمة الإيرادات العامة من هذا المصدر لا يبدو منطقياً، إذ إنَّ ذلك رهين بمتغيرات جوهرية أبرزها ما يلي:

(أ) نمط استهلاك الغاز المتسع محلياً لمختلف الأغراض، ومنها تشغيل السيارات وتوليد الطاقة وغير ذلك، مما يقلل كثيراً من الغاز المصدّر.

(ب) تلازم ذلك الاتجاه بالتوافق مع تعذر عدم رفع أسعار استهلاك الغاز محلياً على نحو حقيقي لأغراض مواجهة انحسار إيرادات الموازنة العامة، وآثار ذلك الخطيرة جداً، نظراً إلى تدهور مستوى القيم المضافة الحقيقية، وما يترتب على ذلك من مسارات وآثار متعلّقة بالاستقرار الاقتصادي وغير الاقتصادي النسبي، في ظلّ ظروف المعيشة المتزايدة في التدهور، كمياً ونوعياً، في حالة الاستمرار في هذا الاتجاه.

(ج) من ناحية أخرى، فإن عناصر التعويض السلبي للتضخم النقدي العالمي والوضع العالمي، وآثاره في مختلف حلقات اقتصاد البلاد في الفترة القادمة، تقوم على اعتبارات جدّية تحول دون أي تفاؤل أساسي موضوعي يعتمد عليه في النمو الحقيقي لقيمة إيرادات تصدير الغاز بفعل زيادة الأسعار العالمية، بالرغم من أن اتجاهاً كهذا رهين بميزان وتطورات وضع القوى الدولية.

ومن المتوقع أن تنحسر الإيرادات العامة للموازنة العامة للجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)، من حوالى ١٢٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ٧٩ مليار ريال في العام الأخير (٢٠١٢)، وهي بقية الإيرادات العامة غير الضريبية، مثل الاستقطاعات من أرباح القطاع العام، كالبنك المركزي[١٥]، وحصيلة رسوم الخدمات وغير ذلك، وكل ذلك بأسعار عام الأساس ٢٠٠٨، إذ إنَّ نسبة النمو السالب في كلّ تلك الفترة تبلغ حوالى ٣٧ بالمئة (ـ)، وبمتوسط سنوي سالب يقارب ٤,٦ بالمئة (ـ) سنوياً.

ومن أبرز العوامل التي ستؤدي إلى ذلك الاتجاه للعوائد المالية العامة من هذه المصادر هي التراجع الكبير المحتمل في أرباح البنك المركزي، نظراً إلى تقلّص وانخفاض احتياطياته ونضوبها من النقد الأجنبي الذي يستثمر في الأسواق العالمية، وكذلك تراجع المستوى الحقيقي لأرباح بعض المؤسسات الأخرى، كالبنوك الحكومية، بحكم الحالة الانكماشية والركودية التضخمية المتوقعة في مختلف مجالات وفروع وأنشطة الاقتصاد القومي. ويتوقع لجوء الدولة إلى زيادة أسعار كثير من الخدمات التي تقدّمها، واحتمال

(١٥) عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسات المالية** (القاهرة: منشأة المعارف، ١٩٩٦).

حصول الدولة على بعض الأتاوات البسيطة ورسوم الامتيازات المحددة لبعض الشركات العالمية، وما قد يحصل لتدهور بعض المؤسسات العامة، مثل المصافي وشركات النفط.

ط ـ كما إنَّ إجمالي الإيرادات العامة تشكل نسبة تتراوح بين ٢٨ بالمئة و٣٢ بالمئة من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)، على أساس ذلك الأسلوب في الاحتساب المشار إليه آنفاً. ولعل الزيادة في هذه النسبة ليست لها دلالة على أية إيجابية أو اتجاه متفائل، بل العكس صحيح، فهي تدلّ على ما يلي:

(١) تدهور الحجم الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لحالات التدهور في مختلف حلقات الاقتصاد القومي في هذه الفترة.

(٢) السلوك غير الفعّال للإيرادات العامة في بعض المفردات، مع ضرورة ملاحظة الطبيعة الأحادية الجانب التي ستشكل سبباً يعيق أداء الموازنة العامة والسياسة المالية، ولا سيّما مكوناتهما الإيرادية العامة.

(٣) التقلب الشديد والمعيب في هيكل بنيان الإيرادات العامة، وعدم اتسامه بأية مرونة، وافتقاره في ظلّ عمل هذا الاتجاه إلى أية عوامل تحدث المرونة تلك، بل والحدّ من تدهورها، وما يترافق مع ذلك من ضعف وتدهور أية معاملات تساعد على التحسين في الأجهزة الإنتاجية للاقتصاد القومي للجمهورية اليمنية.

● تطور النفقات العامة في الجمهورية اليمنية في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) في إطار تأثيرها المتبادل مع مختلف المتغيّرات الاقتصادية الكلية والتضخم النقدي

إن تقديرات النفقات العامة للموازنة العامة للجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)، كما يبيّنها الجدول الرقم (٤) في الملحق، قد لا تنخفض عن مستوى ١٣٥٠ مليار ريال، بل ربما تزيد إلى أن تصل إلى ١,٣٨٠ مليار ريال في العام الأخير من السلسلة الزمنية (٢٠١٢)، وتتسم النفقات العامة بالملامح التالية:

أ ـ يتوقع أن تظهر فيها بعض جوانب المرونة، ليكون التغيّر في إجمالي النفقات العامة تبعاً للزيادة بقدر متواضع على مدى السنوات القادمة المبيّنة.

ب ـ وفي إطار سلوك مختلف متغيّرات الإنفاق العام للدولة في هذه الفترة، نلاحظ مخصّص «الأجور والمرتبات» الذي يمثل وزنها النوعي في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) في إجمالي الإنفاق العام، وهو ٤٠ بالمئة و٣٩,٤ بالمئة على التوالي، ومن المتوقع أن تشهد (أسعار عام ٢٠٠٨) نمواً يقدر بنسبة ٢٤ بالمئة على مدى هذه الفترة.

ولعل تلك التغيّرات الرقمية في مجمل الأجور والمرتبات وما في حكمها، يعكس حقائق مهمة أبرزها ما يلي:

(١) يعود ارتفاع نسبة النفقات على الأجور والمرتبات وما في حكمها، في الإنفاق العام،

بذلك القدر الكبير نسبياً أساساً، إلى السيطرة على إجمالي الإنفاق العام، رغم أن الانخفاض ينجم عنه انخفاض في ناتج القسمة، وفي حالتنا هذه تعتبر نسبة الأجور والمرتبات في إجمالي الإنفاق العام في الأعوام التالية لعام الأساس.

(٢) لم يعوض النمو الحقيقي الموجب المتواضع في النفقات على الأجور والمرتبات وما في حكمها، على مدى سنوات الفترة هذه، الانخفاض الإجمالي في نسبة هذه النفقات إلى إجمالي إنفاق الموازنة العامة، من حيث كون تلك النفقات تشكّل مكوناً رئيسياً في هذه النفقات الإجمالية.

(٣) جاء تقدير زيادة النمو غير الكبير في الإنفاق العام على الأجور والمرتبات وما في حكمها، بحكم واقع المرتبات والأجور، في ضوء طبيعة السياسة العامة والتدهور الاقتصادي الكلي، ولا سيما التضخم النقدي المحلي والعالمي. وستصبح النفقات العامة على الأجور والمرتبات وما في حكمها دون أية مرونة تمكّن من مسّها باتجاه خفض الإنفاق العام، أو باتجاه الحيلولة دون تلك الزيادة السنوية المتواضعة نسبياً في هذه النفقات التي تمثل الحدّ الأدنى الممكن.

(٤) ترتبط أغراض توجيه النفقات على الأجور والمرتبات في الجمهورية بصورة وثيقة بإجمالي النفقات العامة هنا وبأنواع قليلة من الأنشطة غير المرنة، مثل الدفاع والأمن والتربية والصحة التي تستحوذ أساساً على القدر الأكبر، سواء من إجمالي الإنفاق أو من النفقات على الأجور والمرتبات. وهذا الاعتبار وثيق الارتباط بالواقع الاقتصادي وغير الاقتصادي السائد في اليمن.

ج ـ ستشهد النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) على الأغراض السلعية والخدمية ثباتاً على مدى كلّ سنوات السلسلة الزمنية المذكورة، وذلك بين مستوى ١٢٠ مليار ريال في عام الأساس (٢٠٠٨)، وما يقارب ١٢٢ مليار ريال في العام الأخير (٢٠١٢)، أي بزيادة فعلية في ذلك المدى بنسبة ٢ بالمئة تقريباً، وبمتوسط سنوي لنسبة الزيادة تلك بنسبة ٠,٢ بالمئة.

د ـ والمفردة التالية في إجمالي نفقات موازنة الجمهورية اليمنية هي النفقات التحويلية والإعانات الجارية التي يتوقع أن يكون سلوكها في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) متسماً بالثبات أيضاً عند مستوى ٣٢٠ مليار ريال بشكل عام، وكل ذلك بأسعار عام الأساس. وتمثل النفقات التحويلية والإعانات الجارية نسبة ٢٤ بالمئة، و٢٣ بالمئة، و٢٣ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام لليمن في الأعوام ٢٠٠٨، و٢٠١٠، و٢٠١٢ على التوالي، وسلوك هذه النفقات على هذا النحو يعود غالباً إلى إيقاعات سلوك الوضع المالي، نظراً إلى انخفاض الإيرادات العامة.

هـ ـ وبالنظر إلى المفردة الرابعة في الإنفاق العام للموازنة العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)، وهي النفقات الرأسمالية والاستثمارية، فإن سلوكها وتطورها

المتوقع خلال سنوات تلك السلسلة الزمنية تظهر أبرز عناصرها، وهي كالآتي:

(١) الانخفاض المتواصل من حوالى ٣٢٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ٣٠١ مليار ريال في عام ٢٠١٢، أيّ بنسبة نمو سالب قدره ٦ بالمئة (ـ)، أي بمتوسط نمو سنوي سالب قدره ١,٢ بالمئة (ـ). ويمثل الوزن النوعي لهذه النفقات الرأسمالية والاستثمارية نسبة ٢٤ بالمئة، و٢٢ بالمئة، و٢٢ بالمئة على التوالي من قيمة إجمالي الإنفاق العام في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢).

(٢) ترتبط هذه النفقات، من حيث ارتفاع حجم الإنفاق النسبي في الفترة الأولى، بالجوانب والأغراض الاستثمارية المختلفة، وبطبيعة الدعم الذي قدمته بلدان الخليج العربي ووعدت به في مؤتمر لندن في عام ٢٠٠٥. بيد أنّه بحكم الظروف الجديدة المتوقعة في تدهور الوضع المالي ومختلف الأنشطة الاقتصادية الكلية، ستتجه المخصّصات والأموال الموجهة إلى أغراض هذه النفقات نحو التناقص. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة النفقات العامة للجمهورية اليمنية إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) ستتناقص من نسبة حوالى ٤٠ بالمئة في عام الأساس (٢٠٠٨) إلى ٣٩ بالمئة في عام ٢٠١٠، ثمّ سترتفع إلى مستوى ٤٦ بالمئة في عام ٢٠١٢ بعد تصاعد واستقرار في هذه الفترة. وأبرز هذه النتائج ما يلي:

(أ) يسير كلّ من النفقات العامة والناتج باتجاهين متعارضين، إذ إنَّ الأولى تتجه بشكل عام نحو الثبات إلى حدّ ما، في حين إن الناتج المحلي الإجمالي تتجه قيمته الحقيقية في ظلّ هذا الاتجاه نحو التناقص. وهذا يفسر صعود تلك النسبة في أغلب السنوات. ولعل التذبذب في الفترة الأولى الملحوظ إلى حدّ ما يفسر بالتراجع في نوع وتيرة الوزن النوعي للنفقات العامة، في ظلّ استقرار نسبي في حجم الناتج المحلي الإجمالي، يحثّ عليه استغلال الغاز المستخرج ابتداء من عام ٢٠٠٩.

(ب) تجسد نسبة مرتفعة من النفقات العامة بهذا القدر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي اتّجاهاً سلبياً، ويتجلى ذلك في أظهر عناصر الاختلال الكلي.

خامساً: تطور السياسة المالية في إطار علاقتها بالتضخم النقدي ومختلف الأنشطة الاقتصادية الكلية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)

إننا لدى التمعّن حول سلوك وتطور عجز الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية، نجد أن العجز في الموازنة العامة للدولة قد عاد إلى الظهور على نحو متنام وفي اتجاه متناه في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)، إذ يتوقع بأن ينمو من حوالى ٣٢٩ (ـ) مليار ريال في عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ٤٧٥ (ـ) مليار ريال بأسعار عام الأساس (٢٠٠٨)، ذلك أن نسبة النمو بين بداية هذه الفترة ونهايتها هي ٢١ بالمئة (ـ). ويتوقع أن يكون المتوسط السنوي لنمو عجز الموازنة العامة بنسبة ١,٥ بالمئة تقريباً. غير أن حجم المشكلة لا يتمثل في مقدار نمو العجز السنوي،

ولكن يتمثل أساساً في الحجم الكبير لهذا العجز الذي يتوقع أن يتصاعد حتّى عام ٢٠٠٩، بحكم الاندفاع في مجاراة مسار الإنفاق العام الذي تحثّ عليه دول مجلس التعاون الخليجي الداعمة، إثر مؤتمر لندن في جنيف عام ٢٠٠٥ من ناحية، وعدم معايشة جهات الاختصاص لأسلوب مواجهة هذه الإشكالية على نحو يتوقع، من أجل آفاق أفضل، التعاطي مع الأزمة العاصفة للوضع المالي، بحكم تصاعد العجز من ناحية أخرى. ولكن يتوقع أن تتفاعل السلطات المعنية مع واقع المشكلة المستعرة بِكُلّ آثارها بعد وصول كلّ السبل المتاحة، سواء بأثر جارٍ أو بأثر لاحق للتمويل الخارجي، إلى وضع صعب في التعاطي مع تحدّي العجز الضخم في الموازنة العامة. بيد أن الإمكانية المتاحة أمام السلطات المعنية في الجمهورية اليمنية في خفض عجز الموازنة العامة في الفترة الكبيرة اللاحقة لهذه الفترة، تبدو ليست ذات ثقل نوعي كبير، في حين إن التمويل لذلك الحجم الهائل المتوقع بالاستدانة المصرفية تتعذر المساهمة به من قبل بعض المصادر المحلية، بالرغم من أن تلك لها الأثر المدمر نفسه للسحب على المكشوف من النظام المصرفي. ولعل الصيغة التالية للعلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي تبدو منطقية، وهي أنَّ المتغيّر الأوّل هو المتغيّر التابع، والمتغيّر الثاني هو المتغيّر المستقل. إلا أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي، كأبرز المؤشرات الموضحة لأداء وتوظف الاقتصاد القومي، ونمط التوازن البالغ لاختلال تضخمي ركودي مستديم يحيق بِكُلّ جوانب الاستقرار الضعيفة أصلاً، والمتبدية نسبياً. ومن المعروف أن العجز في الموازنة العامة يزيد على نحو شامل، بما يساهم في تصاعد التضخم النقدي وخروجه عن أي نطاق يمكن من استخدامه كعامل مهم يساعد في توجيه الاقتصاد القومي وإدارته، وتصبح أمام الجهات المختصة صعوبة لزيادة الإيرادات العامة في هذه الفترة. إلا أنه نظراً إلى العلاقة بين كلّ من الإيرادات العامة للدولة في الجمهورية اليمنية ومختلف الأنشطة الاقتصادية الكلية، كما يظهر طابع ذلك على نحو واضح في علاقة الإيرادات العامة وسلوك الناتج المحلي الإجمالي، فإن العجز الضخم المتوقع في الموازنة العامة في ذلك المدى الزمني متعذر، لأن النفقات العامة التي يتعذر مواجهة تصاعد العجز والتضخم النقدي من خلال خفضها وسيلة غير ممكنة. ولذلك نتوقع صعوبة الخيارات أمام صنّاع السياسة المالية في هذه الفترة، ومن أوجه تلك الصعوبة المحتسبة لتعذر مواجهة هذا الوضع، هي في تخير أنسب وأفضل طرق السياسة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة المتوقع على النحو المبيّن.

يمكن استخلاص أبرز خصائص طبيعة تمويل عجز الموازنة العامة في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) في الجمهورية اليمنية على النحو التالي[١٦]:

أ ـ بالرغم من تراجع حجم التمويل المطلق في بداية هذه الفترة، فإن طبيعة التمويل،

(١٦) أحمد البشاري، «الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمني: الخلفيات، المراحل، النتائج: بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي الأوّل والمؤتمر الاقتصادي الثاني المنعقد ١٨ ـ ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٨،» **الثوابت** (٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٨).

تظهر، كما يوضح الجدول الرقم (٧) في الملحق، آثارها النسبية على مدى الفترة كلها، ذلك أن التمويل الخارجي الذي يتوقع أن تحفزه ظروف طفرة أسعار النفط، سيؤدي إلى تزايد التمويل المحلي للعجز بما يصعّد التضخم النقدي.

ب ـ غير أنّه مع تناقص إمكانيات التمويل للعجز من المصادر الخارجية على نحو مستمر، بحكم استنفاد إمكانية توفر ذلك ومناخاته بقدر ملحوظ، وبحكم الواقع الجديد للتدهور المتوقع في أداء وتوظف اقتصاد البلاد، الذي يفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة، وما يترتب على ذلك من تراجع كثير من المانحين في تقديم الأموال بالنقد الأجنبي لتمويل عجز الموازنة العامة، فإن التمويل المحلي الذي يشكّل نسبة حوالى ٨٤ بالمئة من إجمالي التمويل في العام الأخير، بعد أن كانت هذه النسبة أقل بقليل من ٤٦ بالمئة في العام الأوّل، سيتزايد حجمه تدريجياً على مدى السنوات المذكورة ليصل إلى القدر المذكور المخيف في العام الأخير.

ج ـ يرفع تصاعد التمويل المحلي خلال الفترة نسبة التضخم النقدي، ويصاحبه تناقص كبير في العرض الكلي، وتتفاقم الزيادة الضخمة في الطلب الكلي.

وتتبيّن الخطورة الكبيرة لعجز الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) في النسبة الضخمة لهذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يتوقع أن ترتفع نسبته من ٩ بالمئة في السنوات الأولى المبكرة إلى ١٦ بالمئة في الفترة الأخيرة. وهذه النسبة تنطوي عل أبعاد جوهرية لتأزّم الواقع الاقتصادي الكلي، إذ إنَّ المستوى المرتفع المتوقع هنا للسنوات الأولى يقع ضمن متغيّرات كلية أكثر مؤاتاة في التمويل، تمكّن من التعاطي بتكلفة أقل نسبياً معها، ذلك أن العجز من قبل مختلف القطاعات والفئات الاقتصادية تتزايد، بما يجدد ويزيد حالة الفقر في ظلّ تناقص العرض الكلي وتعذر تعويضه بالاستيراد. إن كلّ الخيارات أمام السياسة المالية في هذا الميدان بالغة الصعوبة، وكما يظهر فإن العلاقة بين السياسة المالية وواقع العجز في الموازنة العامة وتمويله من المحددات المباشرة وتنامي الائتمان المحلي وصافي الموجودات الأجنبية، ستؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة على نحو متزايد. فالائتمان المحلي المتاح لِكُلّ من قطاع الأعمال وقطاع العائلات والقطاع الخارجي يميل على نحو متزايد، ويتوقع أن يرتفع صافي الائتمان المحلي في الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) من حوالى ٤٩٨ مليار ريال إلى ٣٠٤٢ مليار ريال في نهاية الفترة، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٨) في الملحق، حيث تبلغ نسبة النمو في هذه الحالة ٥١١ بالمئة، ومتوسط النمو الائتماني المحلي سنوياً يبلغ نسبة ٦٤ بالمئة تقريباً. كلّ ذلك ينعكس على مستوى شكل وزيادة تضخم كبير في الطلب والأسعار، والتضخم النقدي الذي يدشن حلقاته الأولى عجز الموازنة العامة سيؤدي إلى تدهور سعر الصرف للريال، بالرغم من عمليات السوق المفتوحة التي ستحاول في البداية إيقاف تدهوره، إذ سينخفض سعر الصرف من ٢٠٠ ريال للدولار الواحد، كما كان ذلك في عام ٢٠٠٨، إلى ما يقارب ٤٠٠ ريال للدولار الواحد في عام ٢٠١٢ على أحسن تقدير. ويتوقع أن يصل التضخم النقدي، على أقل تقدير، إلى ما يزيد على ٣٨ بالمئة في العام الأخير بعد أن كان حوالى ٢٢ بالمئة في العام الأوّل، ولكن المهم هو تلك العلاقة الخطيرة بين التضخم النقدي

وحجم العرض النقدي، إذ تعتبر من أبرز الأسباب لإشعال موجه التضخم تلك.

وتنعكس ملامح وأبعاد وتواصل الوضع المالي المتدهور والعجز والتضخم النقدي على سلوك مختلف المجالات الاقتصادية الكلية، وهي على النحو التالي:

ـ تراجع القيمة الحقيقية للصادرات الإجمالية، وتراجع قيمة إجمالي الصادرات بنسبة ١٠,٥ (ـ).

ـ من المتوقع أنَّ تنمو قيمة الواردات الإجمالية في ظلّ هذا الاتجاه من ٩٤٠ مليار ريال بأسعار عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ١٧٣٥ مليار ريال بأسعار عام الأساس.

ـ وبحكم الوضع المالي المتدهور والسياسة المالية والنقدية غير القادرة على ضمان قدر من الفعالية، فإن حجم التحويلات من الخارج التي تمول قدراً كبيراً من الواردات، وتعوض قصور وتدني قيمة الصادرات، سينخفض من حوالى ٢٤٠ مليار ريال عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ٢٢١ مليار ريال في العام الأخير. ويلاحظ أن حجم المعضلة التي يواجهها الوضع المالي المتدهور والتضخم النقدي هي تغيّر صافي الميزان الجاري في ميزان المدفوعات الدولي لليمن، الذي يتوقع في ظلّ هذا الاتجاه أن يتمّ تمويله من الاحتياطيات بحوالى ١١٠ مليارات ريال في عام ٢٠٠٨، ليتحول إلى عجز ابتداء عام ٢٠١٠ وحتّى نهاية الفترة في عام ٢٠١٢، وليصل حجم عجز هذا الميزان إلى ٦٧٣ (ـ) مليار ريال.

ـ تظهر طبيعة تجليات تلك المعضلة التي بدأت في الوضع المالي المتدهور والتضخم في تراجع تدفقات الاستثمارات[١٧] في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الدولي لليمن، بحكم إحجام كثير من المستثمرين المتوقعين عن المخاطرة في توظيف أموالهم في ظلّ وضع متدهور على ذلك النحو.

ـ ومن المتوقع أن يسجل صافي الحساب الكلي لميزان المدفوعات أيضاً عجزاً كبيراً ومتصاعداً ابتداء من عام ٢٠١١، كما يتوقع أن لا يساعد فائض حساب رأس المال كثيراً على مواجهة عجز الميزان الكلي. وأساس المعضلة هنا هو عجز الحساب الجاري.

ـ قد تجسد النسب المختلفة لصافي حسابات ميزان المدفوعات الدولي لليمن إلى الناتج المحلي الإجمالي جانباً أوضح أيضاً في هذا المسار المتصاعد المتوقع.

ـ من المتوقع أن يشكل الاستهلاك الكلي النهائي نسبة تزيد على ١٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يكون هناك ادخار صاف سالب في ظلّ وصول الميل الحدّي للاستهلاك إلى ما فوق الواحد الصحيح، وفي الوقت نفسه ليكون الميل الحدّي للادّخار سالباً بقدر محسوس ومتزايد.

(١٧) قانون الاستثمار اليمني الرقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢.

النتائج

انعكست الإصلاحات الضريبية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي على التطورات الاقتصادية في اليمن الذي انتقل من طور عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي وضغوط تضخمية إلى تعزيز دور الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز فرص النمو، والحدّ من معدلات التضخم. وعلى الرغم من تلك الإجراءات التي اتخذت في برنامج الإصلاح الاقتصادي والبدء بتنفيذها، سرعان ما تغيّرت ملامحها ونتائجها بسبب التنفيذ الاقتصادي والمالي والضريبي السلبي في الواقع العملي الذي يؤدي إلى ضغوط تضخمية. وتشير البيانات المنشورة في تقارير البنك المركزي إلى أن التطورات النقدية والمصرفية، بفعل تأثير تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، أدت إلى انخفاض نسبة التضخم من ١٢,٥ بالمئة عام ٢٠٠٤ إلى ١١,٤ بالمئة عام ٢٠٠٥، الا أن نسبة التضخم ارتفعت بصورة كبيرة إلى ١٨,٣٩ بالمئة عام ٢٠٠٦، ثمّ عاودت الانخفاض إلى نسبة ١٧,٦ بالمئة عام ٢٠٠٧، ثمّ بعد ذلك ارتفع معدل التضخم لأسعار المستهلك إلى ١٨,٧ بالمئة عام ٢٠٠٨. ويرجع ارتفاع التضخم إلى عدد من الأسباب، أهمها:

ـ ضعف القدرات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية، وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة، فضلاً على زيادة المضاربة على السلع الزراعية والصناعية.

ـ اتّباع سياسات مالية ونقدية أسهمت في زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد على العرض، ونمو النفقات العامة بحوالى ٢٦ بالمئة خلال الفترة، بالتزامن مع ضعف في سوق النقد الأجنبي في اليمن، وضعف المؤسسات المالية والنقدية القادرة على امتصاص فائض السيولة، فضلاً على الجمود النسبي في جانب أسعار الفائدة.

ـ وجود احتكار وقلة المنتجين أو المستوردين للسلع المنتجة محلياً، والسلع المستوردة، وقد أدى هذا الاحتكار دوراً في زيادة معدلات التضخم.

ـ ضعف مستوى الرقابة على تنفيذ السياسات المالية والنقدية والضريبية، وعدم فعالية الإجراءات.

ـ الآثار الجانبية للإصلاحات السعرية التي تمّت، والتي ساهمت في ارتفاع الأسعار.

ـ ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية، وارتفاع المخاطر الأمنية للملاحة، وارتفاع تكاليف الملاحة وأقساط التأمين على النفس.

ـ الاختلال في الهيكل الضريبي، وضعف أداء الإدارة الضريبية، وانخفاض كفاءة الأجهزة القائمة على إدارة الموارد الضريبية، مما انعكس بآثاره السلبية في التضخم.

ـ الزيادة في الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي، وتأثيره الكبير في ارتفاع معدل التضخم.

التوصيات

لمحاصرة التضخم والحدّ من آثاره السلبية، لا بُدَّ من اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات، وأهمها:

ـ العمل بكفاءة عالية لتطبيق القوانين الضريبية والجمركية، ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي بكافة الوسائل الفاعلة، وتنفيذ مبدأ العدالة الضريبية.

ـ الاهتمام بتطبيق الكفاءة في تحصيل أموال الدولة ومواردها المختلفة بأقل تكلفة، وتقليل الفاقد والأموال المفقودة، وتحصيل الأموال المتراكمة والمدورة والمتخلفة لدى الأفراد والمؤسسات والشركات.

ـ إعادة النظر في سياسة الدولة في النفقات العامة، والضغط على برنامج إنفاق تقشفي من شأنه تخفيض الإنفاق الحكومي.

ـ تقييم ومراقبة كمية النقود وعرضها ومعدلات الفائدة والسياسة الائتمانية.

ـ مواجهة الاختلال في الهيكل الإنتاجي.

ـ التحكّم في إدارة السيولة المحلية، وتخفيض معدلات نمو العرض النقدي بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي، ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية.

ـ الاهتمام بالصادرات السلعية المختلفة، والعمل على تشجيعها لزيادتها، من أجل تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ـ رفع كفاءة دور الدولة في تنظيم الاستيراد للعمل على تخفيض الأعباء الكبيرة التي تعكسها الواردات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ـ إعادة النظر في ما تنفقه الدولة من العملات الأجنبية، سواء على السفارات والبعثات في الخارج أو مشتريات الدولة المختلفة أو نفقات العلاج.

ـ العمل على تفعيل الرقابة على حسابات الدولة وكافة مؤسساتها المختلفة، لتلافي الانحرافات والأخطاء، وضرورة أن تكون حساباتها بالدولار في البنك المركزي وفروعه، والاهتمام ببرامج جادة وفاعلة في توريد موارد الدولة السمكية والضريبية والجمركية، وفائض نشاط الوحدات الاقتصادية، وكافة الإيرادات الأخرى ■

ملحـق

الجدول الرقم (١)
تطور الإيرادات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)
بمليارات الريالات اليمنية بالأسعار الجارية

م	السنوات / المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إجمالي الإيرادات والمنح، منها:		٥٨٩	٥٥٣	٥٦٨	٥٧٢	٨٢١	١١٢١	٨٨٦	١٢٥٨
١	ضرائب مباشرة	٤٣	٥١	٦٢	٦٨	٧٨	٩٤	١٠٦	١٠٨
٢	ضرائب عير مباشرة منها	٦٨	٧١	٧٦	٨٥	١٠٨	١٤١	١٥١	١٦٠
	عوائد للجمارك	٣٠	٣٤	٣٧	٤٢	٥٢	٥٢	٥٧	٥٨
٣	إجمالي الإيرادات الضريبية (١+٢)	١١١	١٢٢	١٣٨	١٥٣	١٨٦	٢٣٥	٢٥٧	٢٦٨
٤	إيرادات عوائد النفط والغاز	٣٧٦	٣٣٥	٣٤١	٤١٠	٥٠٥	٧٥٣	٥٤١	٨١٩
أ	نفط خام مصدر	٢٣٩	٢٧٠	٢٦٥	٣٠٧	٣٦١	٤٨٢	٢٠٩	٢٥٩
ب	نفط مباع محلياً	١٣٤	٦١	٧١	٩٨	١٣٩	٢٦٣	٣٢٦	٣٥٣
ج	مبيعات الغاز	٤	٤	٥	٥	٥	٨	٥	٢٥
٥	إيرادات غير ضريبية أخرى	٩٦	٩٠	٨١	١٠٠	١١٠	١١٧	١٢١	١٢٥

المصدر: النشرات المالية الصادرة عن وزارة المالية في صنعاء، الأعداد من ٢٠٠٠ حتّى ٢٠٠٧.

الجدول الرقم (٢)
تطور الإيرادات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)
بمليارات الريالات اليمنية بأسعار عام ٢٠٠٨

(النسب بالمئة)

السنوات / المؤشر	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الإيرادات العامة والمنح، منها:	٩٦٨	٩٩٩	٩٩٩	٩٩٠	٩٨٠
١ ـ ضرائب مباشرة	٩٨	٩٦	٩٧	٩٨	٩٦

يتبـــع

تابـــع

٢ ـ ضرائب غير مباشرة، منها:	١٤٥	١٤٨	١٤٦	١٤٨	١٤٩
الجمارك	٥٣	٥٨	٥٧	٥٩	٥٨
٣ ـ إجمالي الإيرادات الضريبية	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٣	٢٤٦	٢٤٥
٤ ـ إيرادات عوائد النفط والغاز:	٥٧٠	٦٢٥	٦٣٥	٦٢٥	٦١٦
أ ـ نفط خام	٢٢٥	٢٠٥	١٩٥	١٨٥	١٧٦
ب ـ نفط خام مصدر	٣٢٥	٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠١
ج ـ مبيعات الغاز	٢٠	١٣٩	١٣٩	١٣٩	١٣٩
٥ ـ إيرادات غير ضريبية أخرى	١٢٥	١٢٠	١١٦	١١٢	١٠٧
٦ ـ العبء الضريبي	٧				٧
٧ ـ نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٨	٢٩	٣٠	٣٠	٣٠

المصدر: النشرات المالية الصادرة عن وزارة المالية في صنعاء، الأعداد من ٢٠٠٨ حتّى ٢٠١٠.

الجدول الرقم (٣)
تطور النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)
بمليارات الريالات اليمنية بالأسعار الجارية

م	السنوات / المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
	إجمالي النفقات العامة، منها:	٥٠٢	٥٢٢	٥٩٤	٧٧٧	٨٩٠	١١٩٤	١١٨٠	١٢٥٩
١	المرتبات والأجور وما في حكمها	١٤١	١٦٢	١٨٩	٢٠٢	٢٢٧	٢٨١	٣٧٣	٤٧٠
٢	نفقات السلع والخدمات	٤٧	٦٠	٦٥	٧٥	٨٢	٩٣	١٢٨	١٦٧
٣	النفقات التحويلية والإعانات الجارية	١٤٢	١٢٤	١٣١	١٨٦	٢٣٦	٣٨٥	٣٠٣	٣٤٥
٤	النفقات الرأسمالية والاستثمارية	٩١	٨٣	١١٢	١٩٨	٢١١	٢٥٤	٢٣٦	٣٢٠

المصدر: النشرات المالية الصادرة عن وزارة المالية في صنعاء، الأعداد من ٢٠٠٠ حتّى ٢٠٠٧.

الجدول الرقم (٤)
تطور النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)
بمليارات الريالات اليمنية بأسعار عام ٢٠٠٨

(النسب بالمئة)

السنوات / المؤشر	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي النفقات العامة، منها:	١٣٦٠	١٣٣٠	١٣١٠	١٣٥٥	١٣٥٨
ـ المرتبات والأجور وما في حكمها	٥٥٠	٥٣٠	٥٢٥	٥٣٥	٥٣٩
ـ نفقات السلع والخدمات	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٢	١١٩
ـ النفقات التحويلية والإعانات الجارية	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٣	٣٢٢
ـ النفقات الرأسمالية والاستثمارية	٣٢٠	٣١٠	٣٠١	٢٩٥	٢٩٨
ـ نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لليمن					

المصدر: النشرات المالية الصادرة عن وزارة المالية في صنعاء، الأعداد من ٢٠٠٨ حتّى ٢٠١٠.

الجدول الرقم (٥)
صافي الموازنة العامة وتمويله في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)
بمليارات الريالات اليمنية بالأسعار الجارية

(النسب بالمئة)

م	السنوات / المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ تقدير أولي	٢٠٠٨	ملاحظات
١	صافي الموازنة العامة	+٨٧	+٣١	ـ٢٦	ـ١٠٥	ـ٦٩	ـ٧٣	+٢٩٤	١٠٠	١٠٠	توقع الحكومة بتعويض إثر ارتفاع الأسعار امتداداً من التضخم العالمي والمحلي المتأتي بواسطة قناة الضرائب وغيرها، وذلك بواسطة كبح نمو التمويل لعجز الموازنة العامة محلياً حرصاً على الاقتصاد باستخدام صافي الأصول الأجنبية والحدّ من نمو السيولة المحلية أو الطلب الكلي الناجم عن تمويل الموازنة العامة
٢	تمويل صافي الموازنة العامة	+٨٧	+٣١	+٢٦	+١٠٥	+٦٩	+٧٣	+٢٩٤	١٠٠	١٠٠	
أ	تمويل محلي	٦٥	١١	٦	٢٥	١٩	١٣	٩٤	٩٥	٩٥,٥	
ب	تمويل خارجي	٢٢	٢٠	٢٠	٨٠	٥٠	٦٠	٢٠	٥	٩,٥	
٣	نسبة صافي الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٥	٢	٢	٥	٣	٢	٩	٦,١	٤,١	

المصدر: النشرات المالية الصادرة عن وزارة المالية في صنعاء، الأعداد من ٢٠٠٠ حتّى ٢٠٠٧.

الجدول الرقم (٦)
تطور المؤشر الاقتصادي الكلية والنقدية والائتمانية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧) بمليارات الريالات اليمنية بالأسعار الجارية

(النسب بالمئة)

م	السنوات / المؤشر	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ تقدير أولي
١	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	١٦٦٢	١٨٦٨	٢١٦٠	٢٥٦٤	٣٢٠٧	٣٣٢٠	٣٦٥٠
٢	الواردات	ـ٤٣٩	ـ٥٤٢	ـ٦٥٣	ـ٧١٣	ـ٩٠٢	ـ٩١٢	ـ٩٥٦
٣	الصادرات	٣٤٥	٣٦٦	٤٢١	٤٨٦	٦٨٦	٧٢٨	٧٩٥
٤	الميزان التجاري	ـ	ـ١٧٦	ـ٢٣٢	ـ٢٢٧	ـ٢١٦	ـ١٨٤	ـ١٦١
٥	الحساب الجاري للتبادل مع بقية العالم	١٤٢	٧٧	٣٥	ـ٤٢	ـ٣٨	ـ٦٩	ـ٨٤
٦	الميزان الكلي للتبادل مع بقية العالم	١١٠	١٠٦	٦١	٩٨	ـ١٣	ـ١٢٠	ـ١٢٣
٧	الائتمان المحلي (صافي)	٩٠	١٧٣	١٧٤	٢٠٠	٢٢١	٢٩٥	٣٩٩
٨	صافي الموردات الأجنبية	٦٥٢	٨٣٨	٩٧٢	١١١٨	١٢٧١	١٢٥٠	١١١٨
٩	سرعة التداول النقدي (مرة)	٢,٢	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٣	٣	٢,٥
١٠	نسبة الصادرات إلى الواردات (بالمئة)	٧٩	٦٧	٦٤	٦٨	٧٦	٧٩	٨٣
١١	نسبة صافي الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٩	٤	٢	٢	٢	٢	٢
١٢	التضخم النقدي (بالمئة)	١٠	٩	١٢	١٤	١٦	١٩	٣٢

المصدر: كتب الإحصاء السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء من ٢٠٠١ حتّى ٢٠٠٧.

الجدول الرقم (٧)
تطور صافي عجز الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) بمليارات الريالات بأسعار عام ٢٠٠٨

(النسب بالمئة)

السنوات / المؤشر	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
١. صافي الموازنة العامة	ـ٣٩٢	ـ٣٣١	ـ٣١١	ـ٣٦٥	ـ٣٧٨

يتبـــع

تابـــع

٢. التمويل	٣٩٢	٣٣١	٣١١	٣٦٥	٣٧٨
أ. التمويل المحلي	١٩٢	١٣١	٢٥٠	٣٠٠	٣٢٠
ب. التمويل الخارجي	٢٠٠	٢٠٠	٦١	٦٥	٨٥
٣. نسبة صافي الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمئة	١٢,٤ (ـ)	١٠ (ـ)	٩,٢ (ـ)	١١ (ـ)	(١٢) (ـ)

المصدر: النشرات المالية الصادرة عن وزارة المالية في صنعاء، الأعداد من ٢٠٠٨ حتّى ٢٠١٠.

الجدول الرقم (٨)
تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية في الجمهورية اليمنية
خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) بمليارات الريالات اليمنية بأسعار عام ٢٠٠٨

(النسب بالمئة)

م	المؤشر / السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
١	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٣٤١٢	٣٤٦١	٣٣٩١	٣٣٢٤	٣٢٥٥
٢	الصادرات الإجمالية	٨٠٠	٩١٢	٩٠٣	٨٨٩	٨٧٢
٣	الواردات الإجمالية (ـ)	ـ٩٤٠	ـ١١١٠	ـ١٢٢٠	ـ١٣١٢	ـ١٣٩٦
٤	الميزانية التجارية (٢ ـ ٣)	ـ١٤٠	ـ١٩٨	ـ٣١٧	ـ٤٢٣	ـ٥٢٤
٥	تحويلات المغتربين	٢٤٠	٢٣٨	٢٤١	٢٣٥	٢٣٣
٦	صافي الحساب الجاري لميزان المدفوعات الدولي	١١٠	٥٢	ـ٦٥	ـ١٧٦	ـ٢٧٩
٧	تدفقات رأس المال إلى اليمن على شكل استثمارات	٤٥	٦٣	٧١	٧٦	٧٣
٨	صافي حساب رأس المالي	٩٥	١١٧	١٣٥	١١٨	١١٥
٩	الميزان الكلي للتبادل مع بقية العالم	٢١٠	١٧٧	٧٧	ـ٤٩	ـ١٤٨
١٠	سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي	٢٠٥	٢٢٠	٢٤٠	٢٦٠	٢٨٥

يتبـــع

تابـــع

١١	صافي الائتمان المحلي	٤٩٨	٧٩٧	٩٩٧	١٠٧٥	١٤٧٥
١٢	صافي الموجودات الأجنبية	٩٦٨	١١٤٥	١٢٢٣	١١٧٤	١٠٢٦
١٣	العرض النقدي	١٣٢٩	١٥٥٦	١٦٨٩	١٧٣٥	١٩٦٣
١٤	سرعة التداول النقدي (١/ ١٢) (مرة)	٢٦	٢,٢	٢,٣	٢,١	١,٧
١٥	نسبة الصادرات إلى الواردات بالمئة	٨٥	٨٢	٧٤	٦٨	٦٣
١٦	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٨	٣٢	٣٦	٤٠	٤٣
١٧	نسبة صافي الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣	٢	٢	٥	٩
١٨	نسبة نمو الأسعار السنوية	٢٥	٢٠	٢٥	٢٥	٢٥
١٩	نسبة التضخم النقدي	٢٢	١٨	٢٣	٢٤	٢٥

المصدر: المصدر نفسه.

تنويـــه

ورد في العدد ٥٠ (ربيع ٢٠١٠) من «**بحوث اقتصادية عربية**» خطأ في تعريف د. محمد يحيى السعيدي، كاتب مقال «**تقييم سياسة المديونية في الجمهورية اليمنية**»، وصحة التعريف هو: أستاذ محاضر في الجامعات اليمنية، دكتوراه في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في لندن. مع الاعتذار للكاتب عن هذا الخطأ غير المقصود، والناجم عن التباس.